مكافحة الإغراق

تشكل الحواجز غير الجمركية المتعددة مصدراً للتوترات بالنسبة للمبادلات الدولية، ويأتي في مقدمة هذه الحواجز رسوم مكافحة الإغراق، التي تعد من الإجراءات المنتشرة الاستعمال من طرف البلدان المتقدمة ولاسيما من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

ونشير هنا إلى أن قواعد الجات ١٩٩٤ تقر بأن الزيادة في الواردات قد يكون مرجعها ممارسات تجارية غير مشروعة من جانب الموردين الأجانب على شكل إغراق الأسواق الأجنبية بالسلع بواسطة المنتجين أو المصدرين لتلك السلع. وتسمح هذه القواعد للبلد المستورد باتخاذ تدابير علاجية (Remedy)، تتمثل في فرض رسوم مكافحة إغراق على الواردات الإغراقية، حيث تضع اتفاقية مكافحة الإغراق (إحدى الاتفاقيات المنبثقة عن اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية) القواعد والأسس بشأن الإغراق وتسمح للبلدان الأعضاء بالمنظمة فرض رسوم مكافحة الإغراق على الواردات الإغراقية وفق معايير وأسس معينة تحددها تلك الاتفاقية

* مراجع مفيدة

١- طارق الزهد ،قضايا الإغراق والدور المطلوب من الصناعة الوطنية، الغرفة التجارية الصناعية للمنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١،

2- Quraishi, Nasim "Impact of Anti-dumping Actions on the Trading Interests of the Developing Countries: Some Recent Empirical Evidence", IDB Seminar on WTO Dispute Settlement Mechanism and Anti-dumping Agreement, Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, 3-6 September 2000.

٣- موقع وزارة التجارة السعودية على شبكة الانترنت

http://www.commerce.gov.sa